مقال تحليلي

الجهاد الاقتصادي:

أنماط وأهداف تطور استراتيجيات العنف لدى التنظيمات الإرهابية

محمد فوزي

باحث في المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بات العامل الاقتصادي أحد المحددات الرئيسية الحاكمة لمسار تطور استراتيجيات ونشاط تنظيمات العنف والإرهاب، بل ليس من قبيل المبالغة القول إن هذا العامل هو الأهم لاستمرار دورة حياة التنظيمات وبقائها، في ضوء ما يُتيحه الاقتصاد من قدرة على تجنيد مقاتلين جدد ممن يبحثون عن المال تحت أي غطاء، فضلًا عن حاجة هذه التنظيمات للاقتصاد والمال من أجل تنفيذ العمليات الإرهابية، ومن هنا أصبح هدف توفير التمويل وبناء اقتصاديات ضخمة الشغل الشاغل لجل تنظيمات العنف والإرهاب النشطة في الإقليم والعالم.

لكن أهمية العامل الاقتصادي في نشاط تنظيمات العنف والإرهاب، تجاوزت في العقود الأخيرة حدود الاقتصار على تحقيق وفرة اقتصادية ومالية تُخدم على أنشطتها وأهدافها، وتحول إلى سلاح مضاد تسعى تنظيمات العنف والإرهاب إلى توظيفه ضد خصومها، في إطار استراتيجية "الجهاد الاقتصادي" والتي بدأ التركيز عليها من قبل هذه التنظيمات مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما صاحبها من تداعيات وتحولات على مستوى الاستراتيجيات العملياتية لتنظيمات العنف، ما زاد من الحاجة إلى الوقوف على مفهوم "الجهاد الاقتصادي" باعتباره أحد الأنماط العملياتية المهمة والرئيسية لتنظيمات

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ecss.com.eg
/ecsstudies

الإرهاب في السنوات الأخيرة، وأنماط هذه الاستراتيجية وتجلياتها، والأهداف التي دفعت باتجاه تنامي الاعتماد عليها.

مفهوم "الجهاد الاقتصادي"

كان تنظيم القاعدة ومنظريه وقادته البارزين سباقين في التأصيل لمفهوم "الجهاد الاقتصادي" وذلك في إطار استراتيجية "جهاد النكاية أو التنكيل" والتي تبناها التنظيم بالتزامن مع توسعه وانتشاره في عدد من الأقاليم والبلدان، وتوجهه نحو استهداف "العدو البعيد" ممثلًا في الولايات المتحدة، ومصالحها وتواجدها في هذه الدول، وفي هذا السياق كان من أبرز الأدبيات المتطرفة التي أصلت لهذا المفهوم هو ما طرحه كتاب "حكم استهداف المصالح النفطية وأحكام الجهاد الاقتصادي"، لمنظر تنظيم القاعدة البارز ووزير إعلامه "عبد العزيز بن رشيد العنزي"، والذي تم اعتقاله عام 2005 بالرياض، وإعدامه من قبل السلطات السعودية في 2006.

واعتبر "العنزي" في كتابه الذي مثل مرجعًا بعد ذلك لأفرع القاعدة المختلفة وتنظيمات العنف المنبثقة عن التنظيم، أن "ضرب المصالح الاقتصادية للدول التي يصفها بالعدو، أشد وأنكى من تدمير جيوشها"، مشيرًا إلى أن "ضرب المصالح الاقتصادية للدول وخصوصًا الولايات المتحدة سيضغط عليها ويجبرها على التوقف عن الانخراط في عمليات مكافحة الإرهاب".

وفي نوفمبر من العام 2008 أطلق أيمن الظواهري - الرجل الثاني في التنظيم في ذلك الوقت - (أي بعد شهرين من حدوث الأزمة المالية العالمية) شريطًا مصورًا دعا فيه إلى استهداف المصالح الاقتصادية للدول المنخرطة في الحملة العالمية ضد تنظيم القاعدة، مشيرًا إلى محورية دور الاقتصاد في زعزعة استقرار الغرب. ثم أعاد الزعيم التاريخي للتنظيم أسامة بن لادن الطرح نفسه في شريط صوتي له في يناير 2009 عندما تساءل عما إذا كان الضعف الاقتصادي سيجبر الولايات المتحدة على التوقف عن تمويل حملتها ضد الإرهاب.

وبشكل عام كان مُصطلح "الجهاد الاقتصادي" قد تصاعد استخدامه من قبل الفاعلين المسلحين من دون الدول في المنطقة العربية، وكان المُستهدف به دائمًا الجهات المناوئة لهذه التنظيمات، سواءً كانت غربية ودولية، أو الدول العربية وقادتها ونظمها السياسية، لكن سردية وماهية هذا المفهوم اختلفت على حسب التنظيم المروج له، فعلى سبيل المثال استخدمت إيران وبعض التنظيمات والشخصيات المحسوبة عليها المصطلح في إشارة إلى ضرورة مواجهة الحملات والحصار الاقتصادي المفروض عليها، وفي هذا السياق دعا الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله إلى "الجهاد الاقتصادي" في أكثر من مناسبة، حيث كان يدعو إلى إيجاد آليات للاتفاف على العقوبات المفروضة على الحزب، وتقديم الدعم المالي له، وفي ذات السياق أشارت التحقيقات التي جرت مع تاجر الذهب التركي الإيراني رضا زراب، الذي أدلى عام 2017 بشهادته أمام مدعين أمريكيين في محاكمة جنائية لتدعيمه اقتصاد الظل الإيراني، أن الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد دعا "زراب" إلى دعم إيران عبر "الجهاد الاقتصادي" ( ).

وكان مصطلح "الجهاد الاقتصادي" يُستخدم من قبل تنظيمات القاعدة ولاحقًا داعش في الإشارة إلى استراتيجية تقوم على "استهداف المصالح الاقتصادية للعدو"، سواءً العدو القريب ممثلًا في النظم السياسية في المنطقة العربية، أو العدو البعيد ممثلًا في الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

وفي ضوء ما سبق يُمكن القول إن "الجهاد الاقتصادي" عبارة عن مصطلح يُشير إلى استراتيجية يتم تبنيها من قبل الفاعلين المسلحين من دون الدول "تقوم على التعامل مع القيود الاقتصادية المفروضة على هذه التنظيمات، وكذا استهداف المصالح الاقتصادية الخاصة بالجهات التي تدخل في إطار العدو، في بنية هذه التنظيمات العقلية والفكرية، فضلًا عن تبني مجموعة من العمليات التي يتقاطع بعضها مع الجريمة المنظمة من أجل بناء اقتصادات قوية تساهم في تنفيذ أجندات هذه التنظيمات".

أنماط "الجهاد الاقتصادي"

بالنظر إلى الأدبيات الخاصة بتنظيمات التطرف والعنف، وعلى رأسها كتابات

منظري تنظيم القاعدة البارزين الذين سبق الإشارة إليهم، فضلًا عن النهج العملياتي لها، نجد أن ماهية "الجهاد الاقتصادي" تتمحور حول مجموعة من الأهداف التي تبدأ بالتنكيل بالاتجاهات التي تدخل في إطار "العدو" بالنسبة لهذه التنظيمات، وصولًا إلى ممارسة بعض الأنشطة الإرهابية التي تستهدف الحصول على الأموال، وفي ضوء ذلك يمكن رصد بعض الأنماط الرئيسية لـ "الجهاد الاقتصادي"، وذلك على النحو التالي:

1- استهداف المصالح الاقتصادية: يعد استهداف المصالح الاقتصادية للاتجاهات التي تدخل في إطار مفهوم "العدو القريب أو البعيد" على رأس أنماط وتجليات "الجهاد الاقتصادي" لتنظيمات العنف والإرهاب، كجزء من "جهاد النكاية"، وهو النهج الذي تتبناه هذه التنظيمات في مراحل "عدم التمكين"، والملاحظ أن هذه التنظيمات تحرص على استخدام مصطلح "جهاد أو شوكة النكاية"، في ضوء المعنى اللغوي له والذي يُشير إلى توظيف القوة والسلاح من أجل التنكيل بالأعداء، فهو نمط يستهدف بشكل أساسي تحقيق التنكيل وبث الرعب في صفوف الاتجاهات المناوئة لهذه التيارات، وتكبيدها أكبر قدر ممكن من الخسائر، وإيصال رسائل بقوة هذه التنظيمات.

وقد كان المنظر الجهادي المعروف أبو قتادة الفلسطيني – من أصول أردنية وبدأ حياته في تنظيم التبليغ والدعوة بالأردن قبل أن يؤسس تنظيم أهل السنة والجماعة – أول من أصل لمفهوم "جهاد النكاية في كتابه "الجهاد والاجتهاد" والذي أكد فيه على أن "جهاد النكاية هو المحطة التي تسبق التمكين"، وأن "أولوية التنظيمات الإرهابية تتمثل في توظيف كافة أدوات القوة لديها من أجل التنكيل بأعدائها".

في هذا السياق يعد استهداف المصالح الاقتصادية للدول أحد التجليات والمظاهر الرئيسية للجهاد الاقتصادي، وذلك في ضوء الضرر الذي تتكبده الدول إثر العمليات الإرهابية التي تترتب على هذا النهج، سواءً على المستوى الاقتصادي أو على المستوى السياسي والإعلامي، وقد كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 تعبيرًا واضحًا عن هذا النمط، فالهجمات استهدفت بشكل أساسي موقع مركز التجارة العالمي في مانهاتن نيويورك أو "قلب العالم الاقتصادي"، في إشارة ذات دلالة واضحة تعبر عن مفهوم وأهداف "الجهاد الاقتصادي".

وعلى نفس المنوال راح تنظيم داعش الإرهابي يركز على مفهوم "الجهاد الاقتصادي" في إطار النهج العملياتي له، وفي هذا السياق عبر المتحدث الأسبق باسم التنظيم أبو حمزة المهاجر في رسالة صوتية له أكتوبر 2020، عن هذا النهج بشكل واضح عندما دعا إلى "استهداف الغربيين المتواجدين في السعودية، وأنابيب نقل الوقود والمصانع والمنشآت".

لكن المراقب للنشاط العملياتي لتنظيم داعش يجد أن هذا النهج اعتُمد في أوقات سبقت التحريض المباشر عليه، ففي 29 أكتوبر 2019 كشف عبد الحق الخيام، مدير المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بالمغرب (مخابرات داخلية)، أن خلية إرهابية موالية لـ«تنظيم داعش» تم إلقاء القبض عليها وتفكيكها كانت تخطط لـ"ضرب منشآت اقتصادية حساسة في البلاد، من شأنها الإضرار بالمصالح الاقتصادية للمملكة وبنياتها الأساسية" ، وفي ديسمبر 2019 استهدف التنظيم مصفاة حمص الواقعة في مدينة حمص السورية، وكل من معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى ومحطة الريان للغاز في البادية في شرق المحافظة، مما أدى إلى خروج عدد من الوحدات الإنتاجية في المواقع الثلاثة عن العمل.

ومنذ الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش في العراق في 2019 عمد التنظيم إلى تبني استراتيجية تقوم على استهداف المصالح الاقتصادية للدولة العراقية، وخصوصًا الآبار النفطية، وأبراج الكهرباء، خصوصًا في محافظات صلاح الدين وكركوك ونينوى، وهي المناطق التي يتواجد فيها فلول التنظيم بكثرة.

وبالنظر إلى حالة التنظيم في أفريقيا نجد أن دولة كموزمبيق عانت كثيرًا من تبني داعش لاستراتيجية "الجهاد الاقتصادي"، ففي عامي 2020 و2021 نفذ التنظيم هجمات متكررة في منطقة الساحل في الجزء الشمالي الشرقي من موزمبيق ضد مشروع إنتاج الغاز الطبيعي في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى توقف العمل في المشروع لأشهر، كما هاجم عناصر تنظيم داعش في أكتوبر 2022 منجم روبي مونتيبويز في شمال شرق البلاد وأضرموا فيه النيران. ويعد هذا المنجم من أكبر المناجم في العالم

لتعدين الياقوت، وتديره شركة Gemrock Mining Company، والتي تعمل كمقاول من الباطن لشركة Diacolour International الهندية. وفي أعقاب الهجوم، تم إيقاف العمل في المنجم توقف "لأسباب أمنية".

2- السعي للسيطرة على مفاصل اقتصادية: في إطار استراتيجية "الجهاد الاقتصادي" سعى تنظيم داعش في فترات "التمكين" والتي شهدت سيطرته على مساحات واسعة من الأراضي السورية والعراقية، كان التنظيم حريصًا على السيطرة على بعض المفاصل الاقتصادية المهمة، ويتجسد هذا النهج بشكل واضح في الحالة السورية فمنذ منتصف عام 2013 استطاع التنظيم السيطرة على مناطق إنتاج الطاقة، خصوصًا في مدينة دير الزور، التي سيطر التنظيم فيها على حقل "العمر" الذي يقع على بعد 15 كيلومترًا شرق بلدة البصيرة بريف دير الزور، وحقل "التنك" وهو من أكبر الحقول في سوريا بعد "حقل العمر"، ويقع في بادية الشعيطات بريف دير الزور الشرقي، فضلًا عن حقول الورد، والتيم، والجفرة، وكونيكو، ومحطة الـ"تي تو" وهي محطة تقع على خط النفط العراقي السوري، كذلك استطاع التنظيم السيطرة على كافة الحقول النفطية الموجودة في محافظة الحسكة، وقد انتهت سيطرة التنظيم على هذه المفاصل الاقتصادية المهمة مع الهزيمة العسكرية له في 2017، وأصبحت كافة الحقول النفطية في هذه المناطق خاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، بدعم ورعاية الولايات المتحدة الأمريكية.

3- تنفيذ عمليات إجرامية لجمع المال: شهدت السنوات الأخيرة تناميًا ملحوظًا في أنماط العلاقة التي تربط الجماعات الإرهابية بجماعات الجريمة المنظمة، حيث عمدت بعض التنظيمات الإرهابية إلى التعاون مع بعض الجماعات والعناصر الإجرامية في بعض الملفات التي قد تسعى منها إلى تحقيق بعض المكاسب، لكن هذا المتغير لم يقف عند حدود التعاون بين الطرفين، بل امتد ليشمل تأثر التنظيمات الإرهابية بجماعات الجريمة المنظمة ومحاولة استنساخ نهجها العملياتي خصوصًا على مستوى تنفيذ عمليات تستهدف تحقيق عائد اقتصادي للتنظيم، وتبرير ذلك في ضوء قاعدة أن "الضرورات تبيح المحظورات"، ويتجلى هذا النمط بوضوح في عمليات خطف الرهائن وطلب فدية لإطلاق سراحهم، وقد كان تنظيم داعش المثال الأبرز في هذا النمط العملياتي.

لكن الملاحظ أن استراتيجية تنظيم داعش في هذا الصدد شهدت تغيرًا لافتًا في فترات "عدم التمكين" بعد زوال دولته المزعومة والهزيمة العسكرية التي مُني بها في العراق وسوريا، ففي ظل فترات "التمكين" كانت عمليات الخطف تستهدف بث الرعب وإثبات قوة التنظيم، عبر قتل الرهائن، وهو ما تجلى في العديد من الحالات كان أبرزها عملية حرق الشهيد الطيار الأردني معاذ الكساسبة داخل قفص في فبراير 2015، وعرض التنظيم بعدها صورًا لطيارين أردنيين آخرين وعناوينهم وكتب عليها "مطلوبون أمواتًا"، كما عرض التنظيم مكافأة مالية قيمتها مائة دينار ذهبية لمن يقدم على قتل من وصفهم التنظيم بـ "الطيارين الصليبيين"، في إشارة لافتة إلى أن عمليات الخطف في تلك الفترة كانت تستهدف الترهيب بشكل أساسي.

لكن هذه الاستراتيجية تغيرت عقب انهيار التنظيم وهزيمته عسكريًا في سوريا والعراق، وما صاحب ذلك من تأزم على المستوى المالي والاقتصادي الخاص به، إذ باتت عمليات الخطف تستهدف الحصول على الأموال، وأشارت بعض التقارير الدولية إلى أن "خلايا داعش تمارس إرهابًا للمواطنين السوريين في بعض المناطق السورية، حيث لا يكتفي عناصر التنظيم بخطف المواطنين والمطالبة بفدية فقط، بل يقوم بقتل المختطفين وإرسال مقاطع مصورة للجثث إلى عائلاتهم"، وخلال العام 2020، وثق المرصد السوري لحقوق الإنسان أكثرمن 510 حالة خطف بينهم أطفال ونساء، والتي وقعت نحو 200 حالة منها في المناطق التي يسيطر على النظام السوري، وفي مطلع 2021 اختطف التنظيم ثلاثة أشقاء يعملون في مجال نقل البضائع في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، حيث تم إرسال رسائل لذويهم، تفيد بأنه في حال عدم إرسال فدية تبلغ 5000 دولار سيتم "قطع رؤوس" أبنائهم، وبالفعل أرسلت الأسر الفدية وتم الإفراج عن الشباب ليجدوا أنفسهم في محافظة إدلب.

وفي العراق لا يختلف الوضع كثيرًا، حيث وجد المدنيون العراقيون خصوصًا في مناطق كركوك والأنبار ونينوى وديالى وصلاح الدين، محاطين بكمائن عديدة ينصبها التنظيم،

وهجمات إرهابية ليلية يقتاد فيها التنظيم أشخاصًا يعتبرهم متعاونين مع قوات الأمن ويسميهم "مرتدين"، لكنه يقبل مقايضتهم بالمال في مقابل إطلاق سراحهم، وتصل المبالغ التي يفرضها "داعش" على أهالي المختطفين إلى ما بين 10 آلاف دولار و70 ألف دولار أمريكي، ويضطر الأهالي عادةً إلى دفع تلك المبالغ لإخلاء سبيل أبنائهم. وفي بعض الأحيان، يقدم التنظيم على إعدام عدد من المختطفين على الرغم من حصولهم على المبالغ المطلوبة.

أهداف متعددة

بالنظر إلى مفهوم "الجهاد الاقتصادي"، وأنماطه المتعددة، نجد أن هذا التكتيك والاستراتيجية يستهدف بشكل رئيسي تحقيق جملة من الأهداف، وذلك على النحو التالي:

1- التكيف مع حالة التراجع: بالنظر إلى الحالة الإرهابية في اللحظة الراهنة نجد أن تنظيم داعش هو التنظيم الإرهابي الأكثر اعتمادًا على استراتيجية "الجهاد الاقتصادي"، ويمكن فهم هذا التوجه الداعشي القائم على تنامي الاعتماد على هذه الاستراتيجية، في ضوء الهزائم الكبيرة التي مُني بها التنظيم والتي بدأت مع انهيار دولته المزعومة في العراق في 2017، وفي سوريا في 2019، بمعنى أن التنظيم بدأ منذ تلك اللحظة في تبني تكتيكات واستراتيجيات قتالية جديدة في القلب منها "الجهاد الاقتصادي"، بهدف إحياء أنشطته الإرهابية والحفاظ على تواجده، اعتمادًا على ما تصفه بعض الدوائر بـ "الإرهابي البدائي" في إشارة إلى استخدام تكتيكات تقوم على عمليات القنص والعبوات الناسفة ونمط حرب العصابات، بعيدًا عن تكتيكات مفهوم "إدارة التوحش" التي تقضي بالسيطرة الفعلية على حيز جغرافي لإقامة المشروع الذي تبناه التنظيم داخله، فضلًا عن تبني "الجهاد الرخيص" في إشارة إلى العمليات الإرهابية منخفضة التكلفة، وكبيرة الأثر.

2- توفير موارد مالية واقتصادية: يعد العامل الاقتصادي محددًا رئيسيًا حاكمًا لمدى كثافة وطبيعة أنشطة تنظيمات العنف الإرهابية، بمعنى أنه يوجد علاقة طردية بين حجم اقتصاديات هذه التنظيمات، وبين قدرتها على ممارسة النشاط الإرهابي، وفي هذا السياق يمكن القول إن تبني استراتيجية "الجهاد الاقتصادي" هو نهج يستهدف بشكل أساسي توفير موارد مالية واقتصادية لتنظيمات العنف والإرهاب، خصوصًا مع التوجه المتنامي لاستراتيجيات مكافحة الإرهاب الدولية والإقليمية على مستوى تجفيف منابع تمويل واقتصاديات هذه التنظيمات، الأمر الذي ضيق الخناق بشكل كبير على أنشطة تنظيمات العنف والإرهاب، والتي راحت بدورها تبحث عن مصادر تمويل بديلة.

3- إضعاف قدرات الخصوم: الأنشطة العملياتية التي تدخل في إطار استراتيجية "الجهاد الاقتصادي" تتسم بأنها عمليات منخفضة التكلفة الاقتصادية بالنسبة للتنظيمات، إذ أنها تتم على الأرجح عبر استخدام عبوات ناسفة أصبحت هذه التنظيمات قادرة بشكل كبير على صناعتها وتطويرها، وتضمن كذلك تحقيق جملة من الأهداف التي تُخدم على الاستراتيجيات العامة الخاصة بها، وفي القلب منها إضعاف قدرات الخصوم، إذ أن هذه العمليات تستهدف مصالح ومنشآت اقتصادية مهمة، بما يحمله ذلك من تداعيات سلبية على اقتصاديات هذه الدول خصوصًا حال تعطل هذه المنشآت، فضلًا عن أنها تبعث رسائل سياسية مفادها اضطراب وعدم استقرار الوضع الأمني فيها، وهو ما يجعل العديد من الدوائر الاستثمارية الأجنبية تُحجم بشكل نسبي عن ضخ الاستثمارات في هذه الدول.

وفي الختام يمكن القول

إن هنالك توجهًا ملحوظًا من تنظيمات العنف والإرهاب المعولم وعلى رأسها تنظيم داعش نحو الاعتماد على استراتيجية "الجهاد الاقتصادي" في إطار حالة التكيف مع المتغيرات التي صاحبت فاعلية جهود مكافحة الإرهاب الإقليمية والعالمية في السنوات الأخيرة، الأمر الذي تتعاظم معه الحاجة إلى وضع الدوائر الأمنية في دول المنطقة والعالم لمقاربات للتعامل مع هذا النهج العملياتي الخطير، بما يضمن من جانب تحجيم الحواضن المالية الخاصة بهذه التنظيمات، ومن جانب آخر حماية المصالح والمنشآت الاقتصادية من مثل هذه العمليات.